



2026; 22(2); 242 – 257

بسم الله الرحمن الرحيم

Omdurman Islamic University Journal(OIJ)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj>

<https://doi.org/10.52981/oiuj.v22i2.3601>



ISSN: 5361-1858

تفرد الراوي وأثره في الحكم على الحديث

The Singularity of the Narrator and its effect on the Hadith Authentication

د. فاطمة حافظ إرشاد الحق¹، د. سامية الفاتح طه²

¹ أستاذ مساعد في الحديث وعلومه، قسم الشريعة، كلية القانون جامعة خورفكان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

² أستاذ مساعد في قسم الشريعة، كلية القانون جامعة خورفكان، دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: fatima.Haq@ukf.ac.ae , samya.elhag@ukf.ac.ae

للاستشهاد بهذا المقال:-

د. فاطمة حافظ إرشاد الحق، د. سامية الفاتح طه ، تفرد الراوي وأثره في الحكم على الحديث ، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

ISSN: 5361-1858

<https://doi.org/10.52981/oiuj.v22i2.3601>

المستخلص :

مسألة تفرد الراوي من أهم مسائل علوم الحديث وأدقها، وعليها يعتمد قبول الرواية أو ردها، وهذه الدراسة تهتم ببيان أثر تفرد الراوي في الحكم على الحديث، إذ أنها تناولت أولاً: مفهوم التفرد ببيان معناه اللغوي والاصطلاحي، وذكر أقسامه، ثم تناولت أثر تفرد الراوي الثقة والضعيف في الحكم على الحديث من حيث قبوله ورده، مع ذكر ما ينتج عنه من أنواع علوم الحديث، وهي: الغريب، وزيادة الثقة، والشاذ، والمنكر.

وبيّنت الدراسة أن قبول تفرد الراوي يعتمد على حال الراوي وضبطه للحديث، فإذا تفرد الراوي الثقة دون مخالفة غيره فقبل حديثه ويسمى الغريب، وإذا خالف من هو أرجح منه رُد حديثه ويكون شاذاً، وإذا خالف من هو أدنى منه رجحاناً فهو المحفوظ، وإذا تفرد الضعيف وخالف غيره فحديثه مردود، وهو المنكر.

الكلمات المفتاحية: التفرد، الحديث، الشاذ، المنكر، الغريب

Abstract

The issue of the singularity of the narrator is one of the most important and most delicate issues in the Hadith sciences, and the acceptance or rejection of the narration depends thereon. This study focuses on explaining the impact of the narrator's singularity on the Hadith authentication. Indeed, it first addresses the concept of singularity by clarifying its linguistic and technical meanings and mentioning its divisions. The study then examines the impact of the singularity of both a reliable and a weak narrator on the Hadith authentication in terms of its acceptance or rejection. Additionally, it also discusses the resulting types of Hadith sciences, including: "Gharib" (unfamiliar), "Ziyadat Al-Thiqa" (the addition by a trustworthy narrator), Shadh (Irregular) and Munkar (Denounced).

The study clarified that the acceptance of a narrator's singularity depends on the narrator's reliability and accuracy in narrating the Hadith. If a trustworthy narrator singularly narrates a Hadith without contradicting others, the Hadith is accepted and is called "Gharib" (unfamiliar). If the narrator contradicts someone who is more reliable, the Hadith is rejected and termed "Shadh" (Irregular). If the narrator contradicts someone less reliable, the Hadith is referred to as "Mahfuz" (Memorized/Well-secured). If a weak narrator singularly narrates a Hadith and contradicts others, the Hadith is rejected and classified as "Munkar" (the rejected).

Keywords: Singularity of the Narrator – Hadith – "Shadh" (Irregular) – "Munkar" (the rejected) – "Gharib" (unfamiliar).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن السنة النبوية لها مكانة عظيمة في الإسلام، فهي أحد مصادر التشريع الإسلامي، وتناقله الصحابة والتابعين وأتباعهم والعلماء إلى أن دوّنت ثم وصلت إلينا، ولا يمكن الاعتماد إلا على ما صح منها، لذا اهتم علماء الحديث بنقدها وتمحيصها، فوضعوا لها ضوابط وقواعد لتمييز الصحيح عن الضعيف منها، ودرسوا حال الراوي والمروي.

أهداف البحث:

- 1- إبراز موقف المحدثين من تفرد الراوي.
- 2- بيان أثر تفرد الراوي في الحكم على الأحاديث النبوية، سواء كان المتفرد ثقة أو ضعيفاً.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تفرد الراوي من المسائل التي اعتنى بها العلماء عناية كبيرة، والتي تعد من من أهم المسائل الحديثية وأدقها وأغمضها، ويعتمد عليه قبول الرواية أو ردها، كما أنها تُعين على معرفة علل الحديث، وتنتج عنه أنواعاً من علوم الحديث منها: الغريب، المعلل، الشاذ، المنكر، زيادة ثقة.

والتفرد له حالات مختلفة وأحكام متباينة، يعتمد فيه على حال الراوي وضبطه للحديث، ولا يمكن إدراك أهميته إلا بعد دراسة مواضيعه من جميع جوانبه، فمن أخذه كضابط كلي يطبق في كل حديث يتفرد به ثقة أو ضعيف، دون التفريق بين حالاته المختلفة فقد يخطئ في الحكم على الحديث.

ومن هذا البحث الذي سمّيته "تفرد الراوي وأثره في الحكم على الحديث" أردت بيان موقف العلماء من الأحاديث التي يتفرد بها الراوي بشكل جامع مختصر.

مشكلة البحث:

كيف يؤثر تفرد الراوي في الحكم على الحديث؟ ويجيب البحث بإذن الله تعالى على الأسئلة الآتية:

- 1- هل يقتضي كون الراوي ثقة قبول تفرد؟
- 2- ما حكم تفرد الراوي الضعيف بالحديث؟
- 3- ما هي أنواع علوم الحديث الناتجة عن تفرد الثقة بالحديث؟

منهج البحث:

المنهج المتبع في البحث هو المنهج الاستقرائي في جمع أقوال العلماء حول تفرد الراوي من خلال كتب علوم الحديث، ثم المنهج التحليلي والوصفي في تحرير أقوال العلماء لبيان أثر التفرد في الحكم على الأحاديث، والمنهج التأصيلي لتأصيل جزئيات هذا العلم.

الدراسات السابقة:

موضوع التفرد تناوله الباحثين بالدراسة في عدد من البحوث، منها:

- 1- "أفراد الثقات وموقف الحديثين منها"، لعلاء عبد العزيز متولي، وهذا البحث خاص بأفراد الثقات.
- 2- "تفرد الرواة بالحديث وموقف النقاد منه.. دراسة نقدية"، أحمد شاكر محمود، تناول في المبحث الأول: معنى التفرد في اللغة والاصطلاح، وبيان أهم المؤلفات فيه، وفي الثاني: ما ينتج عن التفرد من أنواع علوم الحديث، وفي الثالث: موقف النقاد من التفرد، وتناول فيه في المطلب الأول: القرائن التي يراعيها النقاد في الحكم على التفرد، وفي الثاني: حكم التفرد عن النقاد.
- 3- "التفرد أحكامه وآثاره على الراوي ومروري دراسة تطبيقية على الألفاظ الصريحة في التفرد في كتاب تاريخ بغداد للإمام الخطيب البغدادي"، فرح طه فرح، وهذه الدراسة تناولت في الفصل الأول: تحديد مفهوم التفرد، وفي الثاني: علاقة التفرد بغيره من مباحث المصطلح، وفي الثالث: كيفية الكشف عن التفرد وإثباته، وفي الرابع: أنواع التفرد وأحكامه، وفي الخامس:

أسباب التفرد، وفي السادس: آثار التفرد في التعليل وفي الجرح والتعديل، وفي السابع: الضوابط والقرائن والشروط لقبول التفرد أو رده.

4- "تفرد الثقة بالحديث"، إبراهيم عبد الله اللاحم، وهذا البحث خاص بتفرد الثقة.

5- "التفرد والمخالفة وأثرهما في الحكم على حديث الراوي بالنكارة.. دراسة تطبيقية"، سعيد بن علي الأسمرى، وهذا البحث خاص في أثرهما على الحديث بالنكارة.

6- " التفرد عند المحدثين بين القبول والرد"، محمد بن عبد الظاهر بن محمد، في المبحث الأول تناول إطلاقات التفرد عند المحدثين، وفي الثاني: أسباب التفرد وأقسامه، وفي الثالث: علاقة التفرد ببعض أنواع علوم الحديث، وفي الرابع: التفرد عند المحدثين بين القبول والرد، تناول فيه مسألتين، الأولى: حكم التفرد وأقوال العلماء فيه، والثانية: الشروط العامة لقبول التفرد عند المحدثين، وفي المبحث السادس: نماذج تطبيقية لكيفية دراسة العلة.

7- " التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده دراسة تأصيلية تطبيقية"، عبد الجواد حمام، تناول في الفصل الأول: التفرد، وفي الفصل الثاني: الحديث الفرد، وفي الفصل الثالث: الغريب، وفي الفصل الرابع: الحديث الشاذ، وفي الفصل الخامس: الحديث المنكر، وفي الفصل السادس: زيادة الثقة، وفي السابع: ضوابط قبول التفرد أو رده.

وينفرد هذا البحث عن الدراسات السابقة بذكر أثر تفرد الراوي الثقة والضعيف في الحكم على الحديث، وما ينتج عنه من أنواع علوم الحديث بصورة مختصرة.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مبحثين:

- المبحث الأول: مفهوم التفرد وأقسامه.

- المبحث الثاني: أثر تفرد الراوي في الحكم على الحديث.

المبحث الأول:

مفهوم التفرد وأقسامه

مصطلح التفرد كثر استعماله في كتب العلل والرجال والتواريخ من قبل المحدثين، وله أثر واضح في الحكم على الأحاديث، ولمعرفة هذا الأثر لا بد من تحديد مفهوم التفرد، وفي هذا المبحث تناولت مفهوم التفرد لغة واصطلاحاً، وذكرت أنواعه على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف التفرد لغة واصطلاحاً

أولاً: التفرد لغة: يدل على الوحدة والانفراد¹، وعدم التعدد في أصل الشيء أو صفته، فهو يطلق على المنقطع المبتعد عن نوعه أو جنسه أو أقرانه.

والفرد منقطع القرين الذي لا نظير له، ولا مثل له في جودته²، قال الليث: " الفَرْدُ ما كان وحده، يقال: فَرَدَ يَفْرُدُ، وانْفَرَدَ انْفِرَاداً. وَأَفْرَدْتُهُ: جَعَلْتُهُ واحداً"³. يقال: فرد بالأمر والرأي: إذا انفرد به، ويقال استفردت الشيء: إذا أخذته فرداً لا ثاني له ولا مثل⁴.

ثانياً: التفرد اصطلاحاً: " أن يروي شخص من الرواة حديثاً، دون أن يشاركه الآخرون"⁵، وهو ما يعبر به المحدثون بـ: (الغريب)، أو (تفرد به فلان)، أو (لا يعرف إلا من هذا الوجه)، أو (لا نعلمه يروي عن فلان إلا من حديث فلان)، أو نحو ذلك.

والتفرد قد يكون في الإسناد أو المتن، وقد يكون من الثقة أو الضعيف، كما قد يكون مع المخالفة أو عدم المخالفة، ولكل منهم حكم خاص.

المطلب الثاني: أقسام التفرد

قسّم الأئمة التفرد إلى تقسيمات كثيرة، وهي:

التقسيم الأول: قسّم الحاكم النيسابوري الأفراد إلى ثلاثة أنواع⁶:

- 1- تفرد أهل مدينة واحدة عن الصحابي.
- 2- تفرد راوي واحد عن إمام من الأئمة.
- 3- تفرد أهل مدينة عن أهل مدينة أخرى.

التقسيم الثاني: قسّم الإمام المقدسي الغرائب والأفراد إلى خمسة أنواع⁷:

1 - ابن فارس. معجم مقاييس اللغة 500/4.
2 - الأزدي. جمهرة اللغة 1987، 634/2، وابن منظور. لسان العرب 331/3-332.
3 - الفراهيدي. العين 24/8.
4 - ابن منظور. لسان العرب 331/3.
5 - المليباري. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها ص:20.
6 - الحاكم النيسابوري. معرفة علوم الحديث ص: 96-100.
7 - ابن طاهر المقدسي. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني 53/1.

- 1- أفراد صحيحة، وهو تفرد الثقة عن الصحابي أو التابعي، فقال: "وهو أن يكون الصحابي مشهوراً برواية جماعة من التابعين عنه، ثم ينفرد بحديث عنه أحد الرواة الثقات لم يروه عنه غيره، ويرويه عن التابعي رجل واحد من الأتباع ثقة، وكلهم من أهل الشهرة والعدالة، وهذا حد في معرفة الغريب والفرد الصحيح"¹
- 2- التفرد برواية الحديث من وجه، وإن كان مشهوراً عن غيره.
- 3- التفرد بزيادة لفظة في الحديث عن شيخ، لم يرو تلك الزيادة غيره عن ذلك الشيخ.
- 4- التفرد برواية الحديث عن صحابي غير الذي اشتهر به.
- 5- تفرد أهل بلد بأسانيد ومتون لا توجد إلا من روايتهم، وكذلك تفردهم بالعمل بالسنة لا يعمل بها في غير مصرهم.

التقسيم الثالث: قسم ابن الصلاح الأفراد إلى نوعين²:

- 1- الفرد المطلق، ما انفرد به واحد عن كل أحد.
 - 2- الفرد النسبي، ما تفرد به أهل بلد عن غيرهم، أو ما تفرد به ثقة عن كل ثقة.
- وبعد النظر إلى تقسيمات الحاكم النيسابوري، والإمام المقدسي نجدتها تدخل تحت النوعين التي ذكرهما ابن الصلاح، الفرد المطلق والنسبي، قال الزركشي بعد ذكر تقسيمات الحاكم النيسابوري: «والأول والثالث يدخلان تحت الفرد بالنسبة إلى جهة خاصة»³، وقال ابن حجر: "فإن الأقسام الثلاثة التي ذكرها الحاكم داخلة في القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح، ولا سبيل إلى الإتيان بالثالث؛ لأن الفرد إما مطلق، وإما نسبي"⁴، ثم استقر العلماء على هذين النوعين.

أولاً: الفرد المطلق:

تعريفه: " ما يتفرد بروايته راوٍ واحد في أصل سنده -أوله، وهو طرفه الذي فيه الصحابي- "، ولم يروه أحد غيره، وهذا يطابق الغريب إسناداً ومتناً، وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدة من الرواة⁵.

وقسمه الحافظ ابن حجر إلى نوعين⁶:

الأول: تفرد راوي من الرواة بالحديث.

الثاني: تفرد أهل بلد بالحديث، مع إرادة واحدٍ منهم، فتكون الإضافة إلى أهل البلد كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً، قال ابن الصلاح عند حديثه عن الفرد النسبي: "وليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث، إلا أن يطلق قائل قوله: تفرد به أهل مكة، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو نحو ذلك على ما لم يروه إلا

1 - المرجع السابق 53/1.

2 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 184 - 186.

3 - الزركشي. النكت على مقدمة ابن الصلاح 202/2.

4 - ابن حجر العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح، 703/2.

5 - ابن حجر. نزعة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: 55- 56. وطحان. تيسير مصطلح الحديث ص: 39.

6 - ابن حجر العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح، 703/2.

واحد من أهل مكة، أو واحد من البصريين ونحوه، ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً¹، وهذا الاستعمال هو الأكثر عند المحدثين، وهو صنيع الإمام أبي داود في كتابه التفرّد، والحافظ أبي عبد الله الحاكم في الأمثلة التي مثّل بها لهذا النوع في كتابه معرفة علوم الحديث².

ثانياً: الفرد النسبي:

تعريفه: " هو ما يقع فيه التفرّد بالنسبة إلى جهة خاصة، أيّاً كانت تلك الجهة"³، قال ابن حجر: "الفرد النسبي: سُمِّيَ بذلك لكون التفرّد فيه حصَلَ بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً"⁴.

أنواعه: ذكر الحافظ ابن حجر أنواع الفرد النسبي، وهي⁵:

1. "تفرّد شخص عن شخصٍ بحدِيث، وإن كان هذا الحديث مروياً من وجهٍ آخر.
2. تفرّد أهل بلد عن شخص.
3. تفرّد شخص عن أهل بلد.
4. تفرّد أهل البلد عن أهل بلدٍ أخرى."

1 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 185-186.
2 - ابن حجر العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح، 707/2 - 708.
3 - ابن حجر. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: 57.
4 - عتر. منهج النقد في علوم الحديث ص: 400.
5 - ابن حجر العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح، 705/2.

المبحث الثاني:

أثر تفرد الراوي في الحكم على الحديث

توقف العلماء في الحكم على الحديث إذا ظهر فيه تفرد أو غرابة ليثبتوا من صحته؛ لأن ظاهره العلة ما لم تحتف به قرائن تدل على أنه مقبول، فالتفرد قرينة تشير إلى احتمالية وجود العلة، وسبيل للكشف عن أخطاء الرواة من تصحيف، أو انقلاب الأسانيد، أو سلوك الجادة، أو زيادة لفظة في متن الحديث، أو رفع موقوف، أو وقف مرفوع وغيره، قال ابن الصلاح: " ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه"¹.

والتفرد ليس دائماً ناجماً عن خطأ من الراوي، وإنما قد يكون في بعض الأحيان دليلاً على حفظ الراوي وضبطه وإتقانه، وذلك بالنظر إلى درجة المتفرد والقرائن التي تحتف بواقع الرواية، قال الذهبي: " الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الاثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فانظر اول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم"².

والحكم على تفرد الراوي يكون بحسب أحوال الرواة، فإذا كان الراوي ثقة ولم يُخالف قُبِل حديثه، وإن كان ضعيفاً رُدَّ حديثه، وإن كان متوسطاً اعتبر حديثه حسناً، وهذا ليس على إطلاقه ولكن " ينبغي تخصيصه فإن مقاييس القبول والرد في مجال التفرد ليست أحوال الرواة المتمثلة في الثقة والضعف فحسب، بل بتوافر القرائن الدالة على ذلك"³. فالغرائب فيها المقبول والمردود، قال الحافظ الذهبي: " الغريب صادق على ما صح، وعلى ما لم يصح"⁴، إلا أن الغالب على الغرائب الضعف، قال ابن الصلاح: " ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب"⁵، ولهذا حذر السلف منها، قال الخطيب البغدادي: " والغرائب التي كره العلماء الاشتغال بها، وقَطَع الأوقات في طلبها، إنما هي ما حَكَم أهل المعرفة بِبُطُوله؛ لكون رواته ممن يَصْعُ الحديث أو يدعي السماع، فأما ما استُعْرِب لتفرد روايه به، وهو من أهل الصدق والأمانة، فذلك يَلْزَم كَتْبُه، ويجب سماعُه وحفظه"⁶.

1 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 188.

2 - الذهبي. ميزان الاعتدال في نقد الرجال 140/3.

3 - كافي. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) ص: 227.

4 - الذهبي. الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص: 43.

5 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 374.

6 - الخطيب البغدادي. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 227/2.

وقال الشيخ المعلمي: "ومن كثر حديثه لا بد أن تكون عنده غرائب، وليس ذلك بموجبٍ للضعف، وإنما الذي يضر أن تكون تلك الغرائب منكراً"¹.

ولذا اختلف النقاد في التعامل مع التفرد، فمنهم من رد الحديث بالتفرد، ومنهم من قبل ما توافرت فيه شروط القبول ورد الضعيف، قال الدكتور إبراهيم اللحام: "الناظر في كلام النقاد وتصرفاتهم حين وقوع التفرد يلاحظ بسهولة أن ذلك يسير في اتجاهين:

الاتجاه الأول: الرد بالتفرد، وتضعيف الإسناد به، سواء في كلامهم النظري، أو في تطبيقاته العملية. فمن الأول ما ورد عنهم من التحذير من الغرائب وتتبعها وكتابتها، ومما ورد عنهم من النص على غرائب الثقات ...

أما الاتجاه الثاني الذي يسير فيه كلام النقاد وتصرفاتهم فهو أنه قد اشتهر عنهم الاهتمام بكتابة الغرائب التي يسمونها الحسان والفوائد والطرائف"².

ولا يخلو الراوي المتفرد من أن يكون ثقة ضابطاً، أو خفيف الضبط، أو ضعيفاً، ويؤثر ذلك على صحة الحديث وضعفه، وعليه ينقسم الغريب من هذه الجهة إلى: صحيح أو حسن؛ كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى ضعيف، وذلك هو الغالب على الغرائب كما سبق ذكره، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تفرد الثقة

إن كان الراوي المتفرد ثقةً، فلا يخلو من احتمالين:

الأول: أن لا يخالف غيره في تفرده، فللعلماء موقفين من تفرده:

أ- الرد بالتفرد، وتضعيف الإسناد به، قال أحمد بن يحيى: "سمعت أحمد غير مرة، يقول: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"³، وقال أحمد أيضاً: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث (غريب) أو (فائدة) فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتم يقولون لا شيء، فاعلم أنه حديث صحيح"⁴.

وقد قال أبو داود: "والأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بما أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم"⁵. فصرحوا بردّ التفرد ولو كان من الثقة.

ب- قبول تفرد الثقة، ولكن ليس على إطلاقه، وإنما حسب القرائن والمرجحات، قال ابن رجب: وأما أكثر الحفاظ

المتقدمين، فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون

ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون

بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"⁶.

1 - المعلمي. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل 1986، 33/1.

2 - اللحام. تفرد الثقة بالحديث ص: 2-8.

3 - ابن رجب. شرح علل الترمذي 623/2.

4 - المرجع السابق.

5 - أبو داود. رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص: 29.

6 - ابن رجب. شرح علل الترمذي 582/2.

ومن هذه القرائن التي تؤثر في قبول تفرد الثقة أو رده:

1- قوة حفظ الراوي وضبطه للحديث.

2- طبقة الراوي: كأن يكون من طبقة المتقدمين كالصحابه أو التابعين مع قوة الحفظ والضبط، فتفرده مقبول، نظراً

لصعوبة التنقل بين البلدان وتبادل المرويات.

وإذا كان الراوي المتفرد من طبقة المتأخرين، حيث نشط الناس فيها لطلب العلم، وانتشرت الرحلات للقاء المشايخ

والرواة، وتبادل المرويات، فاستنكر العلماء تفرده، وإن كان حافظاً أو ضابطاً؛ لاحتمال وقوع الخطأ من المتفرد.

وإذا تفرد الثقة بزيادة في الحديث عن بقية الرواة، وهذا ما أطلق عليه المحدثون بـ (زيادة الثقة)، وقد اختلف العلماء

في قبول زيادة الثقة أو ردها على ثلاثة أقوال¹:

القول الأول: قبول زيادة الثقة مطلقاً، قال ابن حجر: " وجزم ابن حبان والحاكم وغيرهما بقبول زيادة الثقة مطلقاً في

سائر الأحوال، سواء اتحد المجلس أو تعدد، سواء أكثر الساكنون أو تساوا، وهذا قول جماعة من أئمة الفقه والأصول،

وجرى على هذا الشيخ محيي الدين النووي في مصنفاته².

وقد رد عليهم الحافظ ابن حجر فقال: " واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير

تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة

الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل ذلك منهم، مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح،

وكذا الحسن! "3.

القول الثاني: ردّ الزيادة مطلقاً، وهو مذهب أبو بكر الأبهري، وهذا القول نسبة الخطيب البغدادي إلى فريق من المحدثين،

وذكر السخاوي تعليلهم فقال: " قالوا: لأن ترك الحفاظ لنقلها وذهاجم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها، ويكون

معارضاً لها، وليست كالحديث المستقل، إذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للحديث من الراوي وانفراده به، ويمتنع

فيها سماع الجماعة لحديث واحد، وذهاب زيادة فيه عليهم ونسيانها إلا الواحد "4.

القول الثالث: الحكم بالتفصيل، فتقبل في حال، وتردّ في حال بحسب ما يظهر لهم من قرائن، وهو مذهب جمهور

المحدثين المتقدمين والمتأخرين، وهو الراجح من تطبيقاتهم.

قال الحافظ العلاءي: " وأما أئمة الحديث فالتقدمون منهم: كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي،

ومن بعدهما: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم: كالبخاري، وأبي حاتم

الرازي، وأبي زرعة الرازي، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني، والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في

الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم

جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب "5.

1 - المحمدي. الشاذ والمنكر وزيادة الثقة.. موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص: 155- 199.

2 - ابن حجر العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح 687/2.

3 - ابن حجر. نزعة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: 69.

4 - السخاوي. فتح المغيب بشرح ألفية الحديث 263/1.

5 - العلاءي. نظم الفوائد لما تضمنه حديث ذي البيدين من الفوائد ص: 377.

كأن يعلّق القبول والرد على منزلة الراوي، فتقبل الزيادة ممن يكون حافظاً متقناً، ولا يخالف من هو أوثق منه، فإن كانت من غير متقن ولا حافظ فلا تقبل، قال ابن عبد البر: "إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ؛ لأنه كأنه حديث آخر مستأنف، وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها"¹.

أو يعلق القبول والرد على المخالفة وعدمها، قال ابن الصلاح: "وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.
الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ.
الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث"².

الثاني: أن يكون الراوي المقبول رواية مخالفاً لغيره في روايته، وهو على حالين:

1- أن يكون مخالفاً لمن هو أرجح منه، إما لمزيد ضبط أو لكثرة عدد، وهو ما يسميه العلماء بالشاذ: "وهو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه"³، والمقبول يشمل الثقة والصدوق، وهذا التعريف المعتمد للشاذ كما ذكر الحافظ ابن حجر، وقال: "وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ، بحسب الاصطلاح"⁴.
وتكون هذه المخالفة مردودة، ويعد الشاذ من أنواع الحديث الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه، ويكون الترجيح حينها على أساس زيادة الضبط أو كثرة العدد، قال الحافظ ابن حجر: "فإن خولف الراوي بأرجح منه؛ لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات؛ فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله -وهو المرجوح- يقال له: الشاذ"⁵.
وقد أطلق الحاكم الشاذ على تفرد الثقة مطلقاً فقال: "فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"⁶، كما جعل الحافظ أبو يعلى الخليلي الشاذ تفرد الثقة وغير الثقة، فقال: "الذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد يَشُدُّ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به"⁷.

وجعل ابن الصلاح الشاذ على قسمين فقال: "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما

1 - ابن عبد البر. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، التمهيد، 1387، 306/3.

2 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 177-178.

3 - ابن حجر. نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: 72.

4 - ابن حجر. نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: 72.

5 - المرجع السابق ص: 71.

6 - الحاكم النيسابوري. معرفة علوم الحديث ص: 119.

7 - أبو يعلى الخليلي. الإرشاد في معرفة علماء الحديث 176/1.

انفرد به، ولم يقدرح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرده به خارما له، مزحزحا له عن حيز الصحيح¹.

2- " أن يكون مخالفاً لمن هو أدنى منه رجحاناً²، وهو المحفوظ مقابل الشاذ، وهذا مقبول.

المطلب الثاني: تفرد الضعيف

وإن كان الراوي المتفرد ضعيفاً، فحديثه مردود، وهذا ما يسميه العلماء بالمنكر في مصطلح الحديث، وقد اختلفت عبارات العلماء في تعريف المنكر من الحديث وتنوعت أقوالهم، ومن أهمها:

1) المنكر عند الحافظ البرذيجي هو: " الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف من غيره روايته³، فالمنكر عنده هو الحديث الفرد الذي لا يكون لمتنه متابع ولا شاهد، سواء كان المتفرد ثقة أو غير ثقة، قال ابن الصلاح بعد ذكر هذا التعريف: " وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث⁴."

وقد يطلق المنكر على تفرد الثقة عند بعض المتقدمين، كالإمام أحمد، ويحيى القطان، ولا تزول تلك النكارة عندهم إلا بالمتابعة، قال الحافظ ابن رجب عن الإمام أحمد: " قاعدته: أن ما انفرد به ثقة، فإنه يتوقف فيه حتى يتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارتة، خصوصاً إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المديني وغيرها⁵."

وهذا ليس بمنكر مردود، كما قال الإمام النووي: " قد يطلقون المنكر على انفرد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً⁶."

1) المنكر عند الذهبي: " هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعدُّ مفرد الصدوق منكرًا⁷، فلم يشترط فيه المخالفة. 2) وذهب ابن الصلاح إلى أن المنكر والشاذ بمعنى واحد، وقد مرَّ ذكره في الشاذ. وتعقب الحافظ ابن حجر الحافظ ابن الصلاح فذكر أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصاً من وجه؛ " لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما، والله أعلم⁸."

3) المنكر عند الحافظ ابن حجر على قسمين⁹:

"الأول: ما انفرد به المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. وقال أيضاً: وهذا ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد

1 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 167.

2 - ابن رجب. شرح علل الترمذي 63/1.

3 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 169.

4 - ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث ص: 170.

5 - ابن رجب. فتح الباري شرح صحيح البخاري 15/3.

6 - النووي. شرح صحيح مسلم 57/1.

7 - الذهبي. الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص: 42.

8 - ابن حجر. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: 73.

9 - ابن حجر العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح 675/2.

والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده"¹.

الثاني: ما رواه الضعيف مخالفاً، وهو المعتمد على رأي الأكثرين."

وهذه التعريفات السابقة عند استعمال المتقدمين، فلا تعارض بينها ولا تضاد، ثم استقر اصطلاح المتأخرين على أن المنكر: " ما رواه غير المقبول مخالفاً للثقات "².

والمنكر يقابله المعروف، قال الحافظ ابن حجر: " وإن وقعت المخالفة له مع الضعف، فالراجح يقال له: المعروف، ومقابلُه يقال له: المنكر "³، ويُعرف المعروف بأنه: " حديث الثقة الذي خالف رواية الضعيف "⁴.

ويمكن معرفة المنكر بجمع روايات الحديث، قال الإمام مسلم: " وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله "⁵.

فالراوي المتفرد الضعيف لا يخلو من احتمالين:

الأول: أن يتفرد في روايته ولا يخالف غيره، فتفرده مردود، ولكن ليس على إطلاقه، بل قد يقبل العلماء شيء منه بالقرائن والمرجحات، وثبت عدم خطئه فيه.

الثاني: أن يخالف المقبول في روايته، وهو المنكر، وهذا مردود أيضاً.

1 - المرجع السابق 674/2.

2 - السخاوي. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ص: 198.

3 - ابن حجر. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: 71.

4 - عتر. منهج النقد في علوم الحديث ص: 430.

5 - مسلم. الصحيح 7/1.

الخاتمة:

- الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
- فهذه أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث:
- 1- قبول تفرد الثقة ليس على إطلاقه عند العلماء، وإنما حسب القرائن والمرجحات من قوة حفظ الراوي وضبطه لروايته، مع مراعاة طبقة الراوي المتفرد، بالإضافة إلى عدم مخالفته لغيره، أو إذا خالف من هو أدنى منه رجحاناً.
 - 2- رد العلماء تفرد الضعيف، ولكن ليس على إطلاقه، وإنما قد يقبل منه شيء بالقرائن والمرجحات.
 - 3- لا يُقبل تفرد الثقة إذا خالف من هو أرجح منه، ويسمى حديثه بالشاذ.
 - 4- لا يُقبل تفرد الضعيف إذا خالف غيره.
 - 5- تنتج عن تفرد الراوي أنواعاً مختلفة من علوم الحديث، ومنها: المعلل، الشاذ، المنكر، زيادة ثقة.
 - 6- يُعتمد في الحكم على تفرد الراوي: حال الراوي وضبطه للحديث مع النظر في القرائن التي تحف بالرواية.
 - 7- التفرد ليس علةً في ذاته، وإنما يُنظر فيه بحسب حال الراوي وموضع التفرد.
 - 8- اهتم العلماء بمسألة تفرد الرواة بالحديث؛ لأنها تساهم في معرفة العلة في الحديث.

التوصيات:

- 1- ضرورة ربط دراسة التفرد بعلم علل الحديث، وعدم الاقتصار على القواعد المصطلحية المجردة.
 - 2- جمع الأحاديث التي تفرد بها الرواة ودراستها دراسة تطبيقية على منهج النقاد المتقدمين، وعدم الاكتفاء بالحكم الإجمالي.
 - 3- الاستفادة من التقنيات الحديثة وقواعد البيانات الحديثة في استقصاء الطرق والمتابعات.
- هذا ما وفقني الله إليه، وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً.

فهرس المصادر والمراجع

1. الأزدي، محمد (1987). جمهرة اللغة. (تحقيق: رمزي منير). دار العلم للملايين.
2. الحاكم، محمد (1977). معرفة علوم الحديث. (تحقيق: السيد معظم). دار الكتب العلمية.
3. ابن حجر، أحمد:
 - a. (2000). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. (تحقيق: نور الدين عتر). مطبعة الصباح.
 - b. (1984). النكت على كتاب ابن الصلاح. (تحقيق: ربيع بن هادي). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
4. ابن الحنبلي، محمد (1987). قفو الأثر في صفوة علوم الأثر. (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة). مكتبة المطبوعات الإسلامية.
5. الخطيب البغدادي، أحمد (1991). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. (تحقيق: محمد الخطيب)، مؤسسة الرسالة.
6. الخليلي، أبو يعلى (1988). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. (تحقيق: محمد سعيد). مكتبة الرشد.
7. أبو داود، سليمان. رسالة أبي داود إلى أهل مكة. (تحقيق: محمد الصباغ). دار العربية.
8. الذهبي، محمد:
 - a. (1991). الموقظة في علم مصطلح الحديث. مكتبة المطبوعات الإسلامية.
 - b. (1963). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. (تحقيق: علي البجاوي). دار المعرفة.
9. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن:
 - a. (1987). شرح علل الترمذي. (تحقيق: همام عبد الرحيم). مكتبة المنار.
 - b. (1996). فتح الباري شرح صحيح البخاري. (تحقيق: محمود شعبان وآخرون). مكتبة الغرباء الأثرية.
10. الزركشي، بدر الدين (1998). النكت على مقدمة ابن الصلاح. (تحقيق: زين العابدين بن محمد). أضواء السلف.
11. السخاوي، محمد:
 - a. (2001). الغاية في شرح الهداية في علم الرواية. تحقيق: عبد المنعم إبراهيم. مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
 - b. (2003). فتح المغيب بشرح ألفية الحديث. (تحقيق: علي حسين). مكتبة السنة.
12. ابن الصلاح، عثمان (2002). معرفة أنواع علوم الحديث. (تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل). دار الكتب العلمية.
13. طحان، محمود (2004). تيسير مصطلح الحديث. مكتبة المعارف.
14. ابن عبد البر، يوسف (1967). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. (تحقيق: مصطفى العلوي وآخرون). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
15. عتر، نور الدين (1997). منهج النقد في علوم الحديث. دار الفكر.
16. العلائي، خليل (1986). نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليبدين من الفوائد. (تحقيق: كامل الراوي) مطبعة الأمة.
17. ابن فارس (1979)، أحمد. معجم مقاييس اللغة. (تحقيق: عبد السلام هارون) دار الفكر.

18. الفراهيدي، الخليل. العين. (تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.
19. كافي، أبو بكر (2000). منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح). دار ابن حزم.
20. اللاحم، إبراهيم (2002). تفرد الثقة بالحديث. مجلة الحكمة، العدد (24).
21. المحمدي، عبد القادر (2005). الشاذ والمنكر وزيادة الثقة.. موازنة بين المتقدمين والمتأخرين. دار الكتب العلمية.
22. المعلمي، عبد الرحمن (1986). التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المكتب الإسلامي.
23. المقدسي، محمد (1998). أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني. (تحقيق: محمود نصار، والسيد يوسف). دار الكتب العلمية.
24. المليباري، حمزة (2001). الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها. دار ابن حزم.
25. ابن منظور، محمد (1993). لسان العرب. دار صادر.
26. النووي، يحيى بن شرف (1972). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار إحياء التراث العربي.
27. النيسابوري، مسلم. الصحيح. (اعتناء: محمد فؤاد). دار إحياء التراث العربي.